مُلتقى القانونيين من أجل فلسطين - الموسم الثالث - الجلسة الحوارية (8)

فعالية دولية

عامان ويزيد: الإبادة الجماعية، والضم، والفصل العنصري، ومستقبل حق الفلسطينيين في تقرير المصير

مع تركيز على خطة ترامب الإقصائية لغزة

فعالية تُعقد في جامعة بيرزيت وعبر الإنترنت

يقدّمُ هذا المستند ملخصًا لأربعة مقالات/تقارير تتناول أبعادًا مختلفة لأكثر من عامين من الإبادة الجماعية والضمّ والفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة. يركّز التقرير الأول على إثبات جريمة الإبادة الجماعية في غزة استنادًا إلى تقييم قانوني للأدلة الواقعية. أمّا التقرير الثاني فيتناول السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية. ويحلّل المقال الثالث أشكال استراتيجيات المناصرة الفلسطينية عبر الزمن. بينما يعرض المقال الرابع آراء عدد من خبراء القانون الدولي والعدالة بشأن "خطة السلام" التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 29 سبتمبر 2025.

أُعِدَّ هذا الملخص من قبل فريق ملتقى القانونيين من أجل فلسطين

سبتمبر 2025

المُلخَّص التنفيذي:

- التقرير الأول الملخّص أدناه هو تقرير اللجنة الدُّولية المُستقلة للتحقيق التابعة للأمم المتحدة حول الأرض الفلسطينية المُحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، والذي نُشِر في 16 سبتمبر 2025، حيث خلُص إلى أنَّ إسرائيل ترتكبُ الإبادة الجماعية ضدّ الفلسطينيين في غزَّة منذ 7 أكتوبر 2023. ووَجَدت اللَّجنة أنَّ إسرائيل ارتكبت أربع أفعال إبادة جماعيَّة بحق الفلسطينيين، وهي:
  - قتل أفراد من الشعب الفلسطيني.
  - التسبب بأضرار جسديَّةٍ أو نفسيَّةٍ جسيمة لهم.
  - فرض ظروف حياة تهدف عمدًا إلى تدميرهم جزئيًا أو كليًا.
  - تطبيق سياسات تمنع الإنجاب ضمن هذا الشعب.

وأكدَّت اللجنة أنَّ هذه الأفعال الأربعة ارتُكِبَت بقصدٍ مُحدَّد لتدمير الشعب الفلسطيني في غزَّة، كليًا أو جزئيًا.

- مُلخَّص التقرير الثاني يوضح كيف تعمل إسرائيل على ترسيخ الضم الفعلي للضفة الغربية، حيث يتزايد انتقال السلطة تدريجيًا نحو السيطرة المدنية الإسرائيلية منذ تشكل الحكومة الإسرائيلية في ديسمبر 2022 وهجمات أكتوبر 2023. وتدفع حركة المستوطنين هذه العملية بشكل رئيسي، رغم الانقسامات الداخلية وتجاوز القانون الدولي، بهدف حرمان الفلسطينيين من إقامة دولة مستقبلية. وعلى الرغم من عدم إعلان الضم رسميًا، إلا أن الواقع على الأرض يعكس أن الضم قائم بالفعل. وأكد التقرير أن تغيير هذا المسار يتطلب اعتراف المجتمع الدولي بالواقع، ومواصلة الضغط السياسي، وفرض تكاليف عملية تجعل استمرار الضم غير ممكن سياسيًا وماديًا، باعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على فرص الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وضمان استقرار المنطقة.
- يُحلِّل المقال الثالث الحراك السِّياسي والمجتمعي الفلسطيني خلال حرب غزة 2023–2024 في ظلِّ اتهامات الإبادة الجماعية ضد إسرائيل، ويبرز ظهور نموذج جديد للمناصرة يجمع بين الجوانب القانونية، الرقمية، والاستراتيجيات العابرة للحدود. وقد منحت أحكام محكمة العدل الدولية هذا الحراك شرعيَّةً قانونيَّة، بينما ساهمت الاحتجاجات، والحملات الإلكترونية، والشراكات العالمية في إبراز صوت الفلسطينيين رغم القمع والانقسامات الداخلية. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الفترة تُمثِّل نقلة نوعيَّة في أساليب الحشد من أجل فلسطين، مُوصية بتعزيز القدرات القانونية والبنية الرقمية والتحالفات الدولية للحفاظ على ضغطٍ مُستمر وضمان المُساءلة.
- يجمعُ مقال Opinio Juris آراء ستة خبراء في القانون الدُّولي حول خطة "السلام" التي أعلنها ترامب ونتنياهو، والتي واجهت انتقادات واسعة بوصفها مخططًا قسريًا وغير متوازن واستعماريًا تجاه غزة. وتشير جميع التحليلات إلى أن الخطة تُقوِّض حقَّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتتجاهل موافقتهم، وتستبدل الإدارة الفلسطينية بسلطة تقنية مفروضة من الخارج، مع تعزيز السيطرة الإسرائيلية. ويرى الخبراء مجتمعين أن الخطة تنتهك القانون الدولي، وتستمر في تعزيز عدم المساواة، وتُبرِّر السيطرة الخارجيَّة تحت ستار السلام، مُؤكدين على أهمية الالتزام بالقانون الدُّولي لحمايةِ حقوق الفلسطينيين وضمانِ المُساءلة.

ملخص "التحليل القانوني لسلوك إسرائيل في غزة وفق اتفاقيَّة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية"، الصَّادر عن اللجنة الدُّولية المُستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المُحتلَّة، بما في ذلك القدس الشرقيّة، وإسرائيل، بتاريخ 16 سبتمبر 2025.

التقرير متاح باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، يمكنكم قراءة التقرير الكامل من هنا.

مقدمة

أُنشِئَت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل ("اللجنة") في عام 2021 من قبل مجلس حقوق الإنسان، بهدف، من بين أمور أخرى، التحقيق في جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي إسرائيل.

أصدرت اللجنة عدة تقارير ووثائق جلسات عمل تفصّل انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى الجرائم الدولية، التي ارتكبها جميع الأطراف المعنية منذ أكتوبر 2023. وتعتمد النتائج القانونية الواردة في هذا التقرير على الحقائق التي نشرتها اللجنة في تقاريرها منذ أكتوبر 2023، وكذلك على تقريرها المفوض المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2025. ويشتمل هذا التقرير على قائمة غير شاملة من الحوادث ذات الصلة بتحليل جريمة الإبادة الجماعية.

سبق أن خلُصت اللجنة إلى أن القوات الإسرائيلية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في غزة، شملت الإبادة والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي وأفعالًا غير إنسانية أخرى، والمعاملة القاسية، والترحيل القسري، والاضطهاد على أساس الجنس، واستخدام المجاعة كأسلوب حربي. كما وجدت اللجنة أن السلطات الإسرائيلية قامت أيضًا بما يلي:

- تدمير جزء من القدرة الإنجابية للفلسطينيين في غزة كمجموعة، بما في ذلك فرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب؛
- تعمُّد فرض ظروف حياة من شأنها أن تؤدي إلى التدمير الجسدي للفلسطينيين كمجموعة، ويُعد كلاهما من الأفعال الأساسية للإبادة الجماعية وفقًا لنظام روما الأساسي واتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية ("اتفاقية الإبادة الجماعية").

حللت اللجنة سلوك القوات الإسرائيلية في غزة بدءًا من أكتوبر 2023. وتشير اللجنة إلى الحقائق ذات الصلة المتعلقة بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وتدرس ما إذا كانت هذه الوقائع تستوفي شروط قيام الجريمة من حيث الفعل والنية (actus reus وmens rea) للإبادة الجماعية، وفي حال ثبوت ذلك، تبيّن العواقب القانونية لإسرائيل والدول الأخرى بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

يركز هذا التقرير حصريًا على الانتهاكات التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني في غزة بين 7 أكتوبر 2023 و31 يوليو 2025؛ ومع ذلك، فإن اللجنة لا تستبعد إمكانية إجراء تحليلات وتقارير مستقبلية حول الانتهاكات التي طالت الفلسطينيين في فترات زمنية أخرى و/أو في مناطق جغرافية مختلفة مثل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. كما احتفظت اللجنة بإمكانية تحليل الانتهاكات التي طالت الإسرائيليين في جنوب إسرائيل خلال 7–8 أكتوبر 2023 في المستقبل.

الإطار القانوني

تعد الإبادة الجماعية جريمة دولية يمكن مساءلة الأفراد عنها جنائيًا، ويمكن أيضًا تحميل الدولة المسؤولية إذا كانت الأفعال المنسوبة إليها ناتجة عن تصرفات تابعة لها. في حين أن الإدانة الجنائية تتطلب إثباتًا قاطعًا لا يدع مجالًا للشك، فإن إثبات مسؤولية الدولة يعتمد على أدلة حاسمة وواضحة. وتشير محكمة العدل الدولية إلى ضرورة أن تكون المحكمة مقتنعة تمامًا بأن مزاعم الإبادة الجماعية أو الأفعال المرتبطة بها مثبتة بوضوح.

ولإثبات مسؤولية الدولة، يجب أن يظهر أن الأفراد المرتكبين نفذوا الأفعال الأساسية للإبادة الجماعية بنية عامة للارتكاب وبنية خاصة تتعلق بالإبادة الجماعية نفسها. وتخص النية الخاصة الأفراد المرتكبين وليس الدولة بشكل مباشر، إلا أنه يمكن تحميل الدولة المسؤولية إذا كانت هذه الأفعال ناتجة عن أفعال أشخاص يمكن نسبها إليها.

يُعد حظر الإبادة الجماعية قاعدة إلزامية في القانون الدولي (jus cogens)، أي التزام دولي معترف به من قبل المجتمع الدولي بأسره، لا يجوز الاستثناء منه، ولا يشترط وجود أي معاهدة قائمة لتطبيقه. ويتجلى هذا الالتزام لدى علم الدولة أو عندما كان يجب عليها عادةً أن تعلم بوجود خطر جسيم لارتكاب الإبادة الجماعية، ويلزم الدول باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية.

تشمل جريمة الإبادة الجماعية الأفعال التي تُرتكب بنية تدمير مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كليًا أو جزئيًا. ولا تشمل هذه الجريمة أي مجموعة أخرى، بل فقط تلك المجموعات المحددة وفق الجنسية أو العرق أو الإثنية أو الدين. وقد اعترفت محكمة العدل الدولية بأن الشعب الفلسطيني يُصنَّف ضمن هذه المجموعات.

بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية ونظام روما الأساسي، تُرتكب الإبادة الجماعية عندما يتم تنفيذ واحد أو أكثر من الأفعال الأساسية الخمسة التالية بنية تدمير مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كليًا أو جزئيًا:

- قتل أفراد من المجموعة.
- التسبب بأضرار جسدية أو نفسية جسيمة لأفراد المجموعة.
- إلحاق ظروف حياة مقصودة بالمجموعة قد تؤدي إلى تدميرها كليًا أو جزئيًا.
- فرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب ضمن المجموعة.
- نقل أطفال المجموعة قسرًا إلى مجموعة أخرى.

يشترط الركن المعنوي (النية الجنائية) للأفعال السابقة أن تُرتكب عن قصد مباشر، وليس نتيجة الإهمال. كما يجب أن تكون هذه النية موجهة لتدمير المجموعة الوطنية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كليًا أو جزئيًا، حتى تُعتبر الأفعال جريمة إبادة جماعية.

تركّز اللجنة فيما يخص الأفعال المعاقب عليها وفق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية على الفئات من 1 إلى 4، إذ أنه لا توجد حاليًا أدلة على الفئة الخامسة، وهي النقل القسري لأطفال المجموعة.

الأفعال الأساسية للإبادة الجماعية

1. **قتل أفراد من المجموعة:**

يمكن فهم فعل القتل على أنه "التسبب في الوفاة". وتُعادل شروط القتل كجريمة إبادة جماعية شروط القتل كجريمة ضد الإنسانية أو القتل العمد كجريمة حرب. ولا يشترط وجود عدد محدد من الضحايا لكي يُعتبر الفعل جريمة إبادة جماعية، كما أن طريقة القتل لا تؤثر على تصنيف الفعل كجريمة.

خلصت اللجنة إلى أن السلطات الإسرائيلية كانت تنوي قتل الفلسطينيين في غزة والتسبب في وفاتهم من خلال العمليات العسكرية والاستراتيجيات الحربية المتبعة، وذلك بثلاث طرق مختلفة:

- القتل عبر الهجمات على أهداف محمية (مثل المنازل المدنية والمرافق الصحية) في وجود المدنيين.
- استهداف المدنيين والأشخاص المحميين الآخرين، على سبيل المثال أثناء الإخلاء أو في المناطق الآمنة أو الملاجئ.
- الوفاة نتيجة فرض ظروف حياة مقصودة، مثل حصار إدخال الأدوية والمعدات الطبية والمساعدات الإنسانية إلى غزة.

وأشارت اللجنة أيضًا إلى أن ركن الفعل والركن المعنوي لفعل "قتل أعضاء المجموعة" بموجب المادة ١١(أ) من اتفاقية الإبادة الجماعية قد تم إثباتهما.

2. التسبب بأضرار جسدية أو نفسية جسيمة لأفراد المجموعة:

يشير مصطلح "إلحاق أذى جسدي خطير" إلى الأفعال التي لا تصل إلى حد القتل، لكنها تتسبب بأضرار جسدية جسيمة، مثل الإضرار بالصحة، أو التشويه، أو إلحاق إصابات خطيرة بالأعضاء أو الحواس الداخلية أو الخارجية، ويجب أن يبلغ الأذى الجسدي أو النفسي درجة من الخطورة تجعله يسهم في تدمير الجماعة كلياً أو جزئياً أو يهدد بحدوث ذلك. فعلى سبيل المثال، الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى تُعد من أشدّ صور الأذى الجسدي والنفسي التي يمكن أن تُلحق بالضحايا.

وبناءً على تقييمها لكافة الأدلة المتاحة، وجدت اللجنة أن قوات الأمن الإسرائيلية تسببت عمداً بأذى جسدي ونفسي خطير للفلسطينيين في غزة. وقد استند هذا الاستنتاج إلى عدة عوامل، منها:

- اتساع نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية واستمرارها لفترات طويلة.
- المعاناة التي تكبدها المدنيّون والتي يمكن توقعها.
- استخدام أساليب ووسائل معينة في القتال.
- الانتهاك والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي جرى توثيقه على نطاق واسع.

كما لاحظت اللجنة أن السلطات الإسرائيلية واصلت هذه الأفعال رغم التحذيرات المتكررة من المحاكم الدولية والمنظمات وخبراء حقوق الإنسان. وبناءً على هذه النتائج، ومع وجود أدلة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان، خلصت اللجنة إلى أن الأذى الذي لحق بالفلسطينيين كان مقصوداً ومتعمدًا.

3. إلحاق ظروف معيشية مقصودة تهدف إلى التدمير المادي كليًا أو جزئيًا:

تشمل الأفعال التي قد ترقى إلى هذا النوع من الضرر الإبادي الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وحرمان الناس من الوصول إلى الغذاء والمياه والرعاية الطبية والمأوى، وتدمير الخدمات

الصحية ووسائل الصرف والنظافة الأساسية، والإخراج أو التهجير المنهجي عبر تدمير المنازل أو منع توفير ظروف معيشية مناسبة. ويشترط في مثل هذا الحرمان أن يكون واسع النطاق أو طويل الأمد بحيث يسهم فعلاً في التسبب بتدمير مادي أو بيولوجي للمجموعة المستهدفة.

خلصت اللجنة إلى أن السلطات الإسرائيلية كانت على علم تام بأن أفعالها العسكرية، بما في ذلك الحصار الكامل المفروض على غزة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية، وتدمير المساكن والخدمات الصحية، ستؤدي على الأرجح إلى التدمير الجسدي للفلسطينيين كلياً أو جزئياً. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن وخبراء حقوق الإنسان بشأن الآثار الإنسانية الكارثية لهذه الإجراءات، لم يُسمح بوصول المساعدات الكافية إلى المدنيين. وبناءً على ذلك، خلصت اللجنة إلى أن هذه الظروف فُرضت عن علم وبقصدٍ واضح لإحداث تدمير ممنهج "إبادة" للسكان الفلسطينيين في غزة.

4. **فرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب داخل الجماعة:**

أبرزت اللجنة أن عيادة البسمة للتخصيب الصناعي كانت المركز الرئيسي للخصوبة في غزة. وقد أطلقت القوات الإسرائيلية قذيفة دبابة أصابت العيادة مباشرة، مما أدى إلى انفجار خمسة خزانات نيتروجين سائل وتدمير جميع المواد التناسلية المخزنة، وتعرضت العيادة لأضرار أكبر من المباني المحيطة، مما يشير إلى أنها كانت مستهدفة عمدًا. وتشير الأدلة، بما في ذلك دقة الضربة، وغياب أي تهديد حقيقي، وشهادات الخبراء، إلى أن القوات الإسرائيلية كانت على علم بوظيفة العيادة وقصدت تدمير المواد التناسلية. وعلى الرغم من أن تحقق منع الإنجاب فعليًا ليس شرطًا لتصنيف الفعل كإبادة جماعية، أشار الخبراء إلى أن هذا الهجوم سيكون له تأثير طويل المدى، حيث سيمنع آلاف الولادات المحتملة ويؤثر على خطوط الأنساب العائلية. وبناءً على ذلك، خلصت اللجنة إلى أن هذا الهجوم يشكل إجراءً مقصودًا لوقف الإنجاب بين الفلسطينيين في غزة.

القصد المُتعمّد للإبادة الجماعية

أكّدت اللجنة أن "القصد بتدمير" مجموعة ما لا يستلزم تحقق هذا الدمار فعليًا. فالأفعال التي تستهدف أفرادًا من المجموعة، سواء كانوا مدنيين أو غير مدنيين، يمكن أن تُمثّل إبادة جماعية إذا ما تُم إثبات القصد الجنائي. وقد اعترفت محكمة العدل الدولية بالشعب الفلسطيني كمجموعة محمية بمقتضى اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وأشارت إلى أن أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة يُشكّلون جزءًا جوهريًا من هذه المجموعة. ويمكن إثبات القصد بالإبادة من خلال أحد مسارين:

أولاً/ مسار الأدلة المباشرة: ويشمل التصريحات الصريحة التي تفصح عن النية بإبادة المجموعة المحمية كلياً أو جزئياً لذاتها.

ثانياً/ مسار الأدلة الظرفية: ويعتمد على الاستدلال من خلال تحليل نمط السلوك الشامل، مع الأخذ في الاعتبار مجمل الوقائع والأدلة.

1. **تصريحات مسؤولي الدولة الإسرائيلية:**

توصلت اللجنة إلى أن العديد من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تضمنت خطاباً تحريضياً يحط من قيمة الإنسان ويُعزز الكراهية والعنف ضد الفلسطينيين. وقد شكّلت هذه التصريحات، إلى جانب أفعال القوات الإسرائيلية في غزة، أدلة مباشرة على القصد الخاص الموجه نحو إبادة المجموعة الفلسطينية. كما استندت اللجنة إلى أدلة غير مباشرة استمدتها من النمط العام لسلوك السلطات السياسية والعسكرية الإسرائيلية ومن سير العمليات العسكرية، مما يعزز استنتاجها بتحقق القصد الجرمي الخاص المطلوب لإثبات جريمة الإبادة الجماعية.

2. **نمط السلوك (الأدلة الظرفية):**

وجدت اللجنة أن ثمة نمطاً متسقاً من السلوك من قبل السلطات والقوات الإسرائيلية يُظهر قصداً مادياً بإبادة الفلسطينيين في غزة. ويتجلى هذا النمط من خلال عمليات القتل الجماعي وإلحاق الأذى الجسدي والنفسي البالغ، مع انعدام منهجي للمساءلة. كما أن الحصار الشامل، بما فيه قطع المساعدات الإنسانية، فرض ظروفاً معيشية تهدد حياة مجتمع يعتمد اعتماداً حيوياً على المساعدات الخارجية، واستمر رغم التحذيرات المتكررة، ما أدى إلى احتجاز المدنيين في هذه الظروف القاسية. وقد تم تقويض مقومات بقاء الفلسطينيين بشكل منهجي من خلال التدمير المتعمد لمنظومة الرعاية الصحية والحرمان من الرعاية الطبية وإعاقة عملية التعافي. كما استُخدم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي كأداة لإلحاق أذى جماعي ومعاقبة المجتمع بأكمله، في حين تم استهداف الأطفال بشكل مباشر، مما يُظهر أن العمليات العسكرية لم تكن تستهدف الجماعات المسلحة فحسب، بل كانت تهدف إلى تدمير الفلسطينيين كمجموعة في الحاضر والمستقبل. ومجتمعةً، تكشف هذه الممارسات عن نمطٍ واضح ومتسق من القصد الإبادي.

استناداً إلى أدلة حاسمة، تبيّن للجنة أن التصريحات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين تشكل برهاناً مباشراً على نية الإبادة. كما تدعم هذا الاستنتاج أدلة ظرفية إضافية شملت مجمل أنماط السلوك والممارسات. وعليه، استقرّ رأي اللجنة على أن السلطات والقوات الإسرائيلية قد انتهجت مساراً يستهدف - كلياً أو جزئياً - إبادة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

التبعات القانونية على الدول وواجباتها

1. **دولة إسرائيل:**

خلصت اللجنة إلى أن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية عن ارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة كمجموعة، وذلك عن الأفعال المنصوص عليها في البنود (أ) إلى (د) من المادة الثانية لاتفاقية منع الإبادة الجماعية، والتي تشمل: (أ) قتل أفراد المجموعة؛ (ب) إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم بأفراد المجموعة؛ (ج) إخضاع المجموعة عمداً لظروف معيشية يُقصد بها إهلاكها المادي كلياً أو جزئياً؛ و(د) فرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب داخل المجموعة.

2. **الدول الأخرى:**

منذ 26 يناير 2024 على الأقل، أصبحت جميع الدول على علم بوجود خطر جدي لحدوث إبادة جماعية في غزة. وأثار هذا الوعي واجبها القانوني في اتخاذ جميع التدابير المعقولة لمنع ذلك. ويمكن أن تتحمل الدول المسؤولية إذا قصرت بشكل واضح في اتخاذ إجراءات كان من الممكن أن تساعد في منع الإبادة الجماعية.

وفقاً لاتفاقية منع الإبادة الجماعية، تتحمل الدول التزاماً واضحاً بالعمل على منع وإيقاف الإبادة الجماعية. ويشمل ذلك ضمان تنفيذ إسرائيل لجميع أوامر التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، والتعاون لإنهاء الإجراءات في غزة التي تنتهك الاتفاقية، واتخاذ خطوات لمنع السلوك الذي يمكن أن يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، بما في ذلك نقل الأسلحة التي يُرجح استخدامها في مثل هذه الأفعال. ويجب على الدول أيضاً الامتناع عن الاعتراف بشرعية أي عمليات عسكرية في غزة تنتهك القواعد الآمرة في القانون الدولي، بما فيها حظر الإبادة الجماعية، كما يجب عليها التحقيق في مثل هذه الانتهاكات وضمان المساءلة بشأنها. للوفاء بهذه الالتزامات، أوصت اللجنة الدول بالتدخل الفاعل في الدعوى المقامة أمام محكمة العدل الدولية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، ودعم تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الوضع في فلسطين بشكل كامل، بهدف تعزيز المساءلة وتحقيق العدالة.

الخلاصة

خلصت اللجنة إلى أن السلطات والقوات الإسرائيلية ارتكبت وتستمر في ارتكاب عدة أفعال تشكل إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك قتل أفراد المجموعة، والتسبب بأذى جسدي ونفسي خطير، وفرض ظروف حياة تهدد البقاء بهدف تدمير السكان، واتخاذ إجراءات لمنع الإنجاب. كما وجدت اللجنة أن كبار المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم الرئيس هرتسوغ ورئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع السابق غالانت، قد حرضوا على الإبادة الجماعية، وأن السلطات الإسرائيلية فشلت في محاسبتهم. وتشير تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، إلى جانب نمط السلوك العام، إلى وجود نية إبادة جماعية مثبتة مباشرة وظرفيًا، وهو ما رأت اللجنة أنه التفسير الوحيد المعقول للأدلة. وبناءً عليه، ترى اللجنة أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن ارتكاب الإبادة الجماعية وفشلها في منعها.

التوصيات

1. أوصت اللجنة بأن توقف الحكومة الإسرائيلية فورًا جميع الأفعال التي تشكل إبادة جماعية في غزة، وأن تلتزم بشكل كامل بقرارات محكمة العدل الدولية وتعمل على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. كما دعت إلى فتح المجال أمام موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للوصول إلى القطاع دون أي عوائق، وتأمين المساعدات الأساسية مثل الغذاء والمياه والدواء، والسماح بإجلاء الجرحى ودخول فرق الإغاثة. وشددت اللجنة أيضًا على ضرورة تمكينها من مواصلة تحقيقاتها، وضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والتحريض عليها.
2. أوصت اللجنة بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء كل الإجراءات الضرورية لمنع الإبادة الجماعية في غزة، وأن توقف نقل الأسلحة التي قد تُستخدم في مثل هذه العمليات، وتضمن ألا يشارك الأفراد أو الشركات الخاضعون لولايتها في الإبادة أو يسهلوا حدوثها. كما شددت على أهمية دعم التحقيقات والمحاكمات المحلية والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.
3. أوصت اللجنة بأن يقوم مدّعي المحكمة الجنائية الدولية بمراجعة جرائم الإبادة الجماعية ضمن التحقيق الجاري في فلسطين، وأن يشمل ذلك تعديل وتوسيع مذكرات الاعتقال والنظر في دور المسؤولين المذكورين في التقرير باعتبارهم الأكثر مسؤولية عن هذه الجرائم.

سيادة كاملة وإن اختلفَ الاسم: تسريع إسرائيل ضمّها للضفة الغربية، مجموعة الأزمات الدولية، 9 أكتوبر 2025.

اللغة الأصلية لهذا المقال هي الإنجليزية، يمكنكم الاطلاع على المقال الكامل من هنا.

المقدمة:

تقوم الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بإعادة هيكلة طريقة حكمها للضفة الغربية، بنقل الصلاحيات من الجيش إلى السلطات المدنية لتثبيت سيطرة دائمة على المنطقة. وقد أدى هذا التحول إلى تطبيق القانون الإسرائيلي بشكل أوسع على الأراضي المحتلة، بما يعادل ضمًّا فعليًّا دون إعلان رسمي. وبالاستناد إلى عقود من توسيع المستوطنات و"الوقائع على الأرض"، تعمل التغييرات القانونية والسياسية الأخيرة على طمس الحدود بين إسرائيل والأراضي المحتلة، مما يقلص فرص إقامة دولة فلسطينية أو حياة طبيعية تحت الاحتلال. ومن هذا المنطلق، يجب على الجهات الدولية المعنية استثمار جهود وقف إطلاق النار الحالية وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والقانونية لوقف هذا الضم وإعادة الأمور إلى نصابها.

منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، أقام مستوطنون إسرائيليون مستوطنات في الأراضي المحتلة، مخالفين القانون الدولي الذي يمنع تغيير التركيبة الديموغرافية في هذه المناطق. وفي البداية كانت هذه المستوطنات مبررة كإجراء أمني، لكن توسعها أصبح تدريجيًا يعكس رؤية الحركة الاستيطانية الدينية-الوطنية للسيطرة الإسرائيلية الدائمة. وقد تجلى هذا التأثير بشكل واضح في انتخابات 2022، التي أوصلت زعماء اليمين المتطرف بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وهما من أبرز المستوطنين والمدافعين عن الاستيطان، إلى مناصب حكومية مهمة تشرف على سياسة الضفة الغربية. ومع وجود نحو نصف مليون مستوطن بالفعل في المنطقة، باتت السياسات الإسرائيلية تشير إلى تحول من احتلال مؤقت إلى ضم دائم.

وفي ظل الحرب الإقليمية وتصاعد القومية منذ 2023، لم تواجه هذه التغييرات معارضة كبيرة داخل إسرائيل. وفي يوليو 2024، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن إجراءات إسرائيل تمثل ضمًا فعليًا، مما يلزمها بإنهاء وجودها غير القانوني، ودعت الدول الأخرى لممارسة الضغط لضمان الالتزام بالقانون. ويستعرض التقرير تاريخ الضم التدريجي للضفة الغربية، مع التركيز على الدور الحاسم لوزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وآثاره على الفلسطينيين واستقرار المنطقة، والخيارات الممكنة للرد الدولي على هذه السياسات.

إعادة تشكيل الاحتلال

يُعتبر بتسلئيل سموتريتش أبرز الشخصيات تأثيرًا بين زعماء المستوطنين في الحكومة الإسرائيلية الحالية، إذ تمكن من إعادة رسم شكل إدارة الاحتلال في الضفة الغربية. عبر خطوات تنظيمية دقيقة، عمّق من سيطرة إسرائيل على الأرض، ليس فقط بتوسيع المستوطنات، بل أيضًا بجعل مؤسسات مدنية تتولى أدوارًا كانت بيد الجيش، الأمر الذي جعل واقع الضفة أقرب إلى الضم الفعلي.

1. **أولاً: فصل الإدارة المدنية عن السيطرة العسكرية:**

عند انضمام سموتريتش إلى الائتلاف الحكومي، حصل على تعهدات واسعة من رئيس الوزراء نتنياهو، تضمنت التزاماً بالسعي نحو فرض "السيادة" الإسرائيلية على الضفة الغربية ومنحه صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها المدنية. وقد تم تثبيت هذا الترتيب رسمياً في فبراير 2023 من خلال اتفاق مع وزير الدفاع يوآف غالانت، بحيث بقيت القضايا العسكرية والأمنية تحت مسؤولية غالانت، بينما تولّى سموتريتش الإشراف على الإدارة

المدنية. ورغم أن عمله يتم ضمن إطار وزارة الدفاع لتفادي ردود الفعل الدولية، فإنه فعلياً أنشأ "نظاماً مدنياً موازياً" يتجاوز الرقابة العسكرية التقليدية.

منذ عام 1967، كانت الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي تتولى إدارة جميع جوانب الحياة في الضفة الغربية. لكن مع نقل هذه الصلاحيات إلى مؤسسات مدنية، وسّع سموتريتش نطاق الحكم والخدمات الإسرائيلية للمستوطنين، بينما عمّق في الوقت نفسه الفصل بينهم وبين الفلسطينيين الذين ما زالوا خاضعين للحكم العسكري. وقد أدت إصلاحاته إلى دمج المستوطنات بشكل أكبر في الإطار المدني الإسرائيلي، مما جعل عملية الضم الفعلي تتقدم دون إعلان رسمي.

وفي تصريح واضح لموقفه، قال سموتريتش: "من النهر إلى البحر لن تكون هناك دولة عربية"، مؤكداً نيّته تكريس السيطرة الإسرائيلية الدائمة ومنع أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقبلية. وهكذا مثّلت إعادة التنظيم عام 2023، رغم تقديمها كخطوة إدارية، تحولاً جوهرياً في نظام الاحتلال، إذ منحت أحد أبرز دعاة الضم صلاحيات شبه حاكم فعلي على الضفة الغربية.

2. فرصة جديدة لتوسيع المستوطنات:

مكّنت إعادة هيكلة الصلاحيات داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية سموتريتش من تسريع وتيرة نمو المستوطنات في الضفة الغربية بشكل كبير. فبعد تقسيم السلطات في فبراير 2023، أسس "إدارة الاستيطان"، وهي هيئة جديدة تتولى الإشراف على جميع الشؤون المدنية في المنطقة (ج)، لتحل مكان الأطر العسكرية التقليدية مثل "كوغات" والإدارة المدنية. وترأس هذه الإدارة حليف سموتريتش، يهودا إلياهو، وتتمتع بالسيطرة على تخصيص الأراضي والتخطيط والبناء والبنية التحتية وحتى المواقع الأثرية، مستخدمة هذه الصلاحيات لتوسيع المستوطنات وتقنينها بشكل ممنهج.

عزز سموتريتش نفوذه أكثر بإلغاء الحاجة لموافقة رئيس الوزراء ووزير الدفاع على خطط الاستيطان، ما منح نفسه سيطرة مباشرة على قرارات التوسع. كما وسّع مكتبه صلاحياته لتشمل الهدم والتنفيذ، مما أدى إلى ارتفاع كبير في هدم المنازل الفلسطينية وتراجع شبه كامل في فرض القانون على البناء الاستيطاني غير القانوني. وبحلول منتصف 2023، ازدادت عمليات هدم المباني الفلسطينية بشكل ملحوظ، في حين توقفت تقريبًا عمليات تفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية.

في مايو 2024، عزز أمر عسكري آخر السيطرة المدنية بنقل الصلاحيات الإدارية الرئيسية من الإدارة المدنية التابعة للجيش إلى نائب جديد، هليل روث، وهو مستوطن موالٍ لسموتريتش. أصبح روث مسؤولًا عن التخطيط والبناء وتحديد الأراضي والمصادرات، وخاضعًا رسميًا لإدارة الاستيطان وليس للجيش. وفي الوقت نفسه، نُقلت الرقابة القانونية على الشؤون المدنية من السلك القانوني العسكري إلى المستشار المدني في وزارة الدفاع، مما أضعف بشكل أكبر أي رقابة عسكرية.

بينما تصف الحكومة هذه التغييرات بأنها مجرد تبسيط إداري، يرى منتقدون مثل محامي حقوق الإنسان مايكل سفارد أنها تمثل تحولًا جوهريًا من احتلال فعلي إلى ضم قانوني، من خلال إزالة الفاصل التقليدي بين الإدارة العسكرية والمدنية. ويحذر قادة الجيش الإسرائيلي السابقون أيضًا من أن تمركز السلطات المدنية بيد سموتريتش يضعف قدرة الجيش على إدارة الضفة بمسؤولية، مستبدلًا الرقابة التي تهدف للاستقرار بسياسات تسعى لتثبيت السيطرة وإرضاء حركة المستوطنين. وبشكل عام، حولت هذه الإجراءات إدارة الضفة الغربية إلى هيكل يهدف صراحةً لترسيخ السيطرة الإسرائيلية الدائمة.

الخلفية التاريخية: ما يقرب من نصف قرن من "الضم التدريجي"

تعتمد السياسات التي يقودها سموتريتش وشخصيات يمينية متطرفة أخرى على عقود من الجهود الإسرائيلية التدريجية للسيطرة على الضفة الغربية دون إعلان سيادة رسمي. منذ السبعينيات، اتبعت إسرائيل استراتيجية الضم التدريجي من خلال توسيع المستوطنات ودمج البنية التحتية، ما أزال الفواصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة. ويمكن للمواطنين الإسرائيليين عبور خط 1967 الأخضر بسهولة، كما تُظهر الخرائط الرسمية ووسائل الإعلام والمواد التعليمية المنطقة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن كأرض موحدة. ومن خلال تجنب إعلان سيادة صريح، حافظت إسرائيل على إمكانية الإنكار الرسمي للضم، بينما استمرت في ترسيخ وجودها وتقويض فرص إقامة دولة فلسطينية أو حل قائم على دولتين.

1. التمدد الفعلي للسيطرة الإسرائيلية:

منذ عام 1967، عملت إسرائيل على توسيع سيطرتها الإدارية والقانونية والميدانية على الضفة الغربية بشكل تدريجي، من خلال تخصيص ميزانيات وبنية تحتية وخدمات عامة للمستوطنات الإسرائيلية. وقد أعادت الطرق والمدارس وشبكات المياه والكهرباء المخصصة للمستوطنين تشكيل الجغرافيا المحلية وتعزيز الوجود الإسرائيلي في المنطقة. ومن أبرز رموز هذا الضم الفعلي، جدار الفصل الذي بدأ بناؤه عام 2002 بذريعة الأمن، حيث يمتد نحو 85% من مساره داخل الضفة الغربية، ويضم المستوطنات ويعزل المجتمعات الفلسطينية. وقد حذرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام 2004 من أن مسار الجدار قد يسبق تحديد الحدود المستقبلية ويعزز دمج المستوطنات داخل إسرائيل.

ساهمت التطورات الأخيرة في تعزيز الفصل وزيادة السيطرة الإسرائيلية. ففي مارس 2024، صادقت إسرائيل على طريق جديد شرق القدس ومولت إنشاؤه، المبرر الرسمي له تسهيل حركة المرور المحلية، لكنه في الواقع يهدف لفصل تحركات الإسرائيليين عن الفلسطينيين. ويعرف هذا الطريق بـ"طريق الفصل العنصري"، ويرتبط بمخطط لبناء مستوطنات في منطقة E1، ليصل بين كتل المستوطنات الرئيسية والقدس، بينما يقسم الضفة الغربية عمليًا، مجزئًا الأراضي الفلسطينية ومانعًا الاتصال بين شمالها وجنوبها. وتوضح هذه الإجراءات كيف تحولت البنية التحتية الإسرائيلية في الضفة الغربية، على المستويين المادي والقانوني، من إطار احتلال مؤقت إلى نظام دائم للسيطرة يقترب من الضم الفعلي.

2. الامتداد التدريجي لتطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية:

إلى جانب إرساء "وقائع على الأرض" مادية، عملت إسرائيل على تطبيق القانون الإسرائيلي تدريجيًا في الضفة الغربية، وهو ما يصفه الباحثون والنقاد بأنه ضم قانوني تدريجي على مراحل. ففي أعقاب احتلال 1967، بدأت المحكمة العليا الإسرائيلية بقبول التماسات من الفلسطينيين في الضفة، موسعة بذلك سلطتها القضائية على الأراضي المحتلة ومنحت الحكم العسكري واجهة قانونية. ومنذ ذلك الحين، طبقت الحكومات المتعاقبة التشريعات الإسرائيلية تدريجيًا على المستوطنين والمؤسسات في الضفة، مما أضعف الفاصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة.

بين عامي 2015 و2025، قدم المشرعون الإسرائيليون 149 اقتراحًا لتوسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل الضفة الغربية، تم إقرار عشرة منها فقط. من بين هذه الإجراءات، قانون 2017 الذي نقل الإشراف على التعليم العالي من القيادة العسكرية إلى المجلس الوطني للتعليم العالي في إسرائيل، وتعديل 2018 الذي منح المستوطنين امتيازات ضريبية على الدخل المكتسب في الأراضي المحتلة. أما قانون التنظيم لعام 2017، فهدف إلى تقنين المستوطنات المبنية على أراضٍ فلسطينية خاصة بأثر رجعي، وكان أول قانون إسرائيلي

يُطبق مباشرة على الضفة، قبل أن تلغيه المحكمة العليا عام 2020. ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة لتقليص استقلال القضاء تهدد بإلغاء هذه القيود، ما يمهد الطريق لتشريعات ضم أوسع نطاقًا.

أصبح تصوير الضفة الغربية كجزء من إسرائيل أمرًا مألوفًا في الخطاب السياسي. فالإشارات الرمزية مثل مشاركة الرئيس إسحاق هرتسوغ في حفل عيد الأنوار في الخليل، وخطة الضم التي قدمها نتنياهو عام 2020 والمستوحاة من "صفقة القرن" لإدارة ترامب، ساهمت في طمس الخطوط القانونية والسياسية. ورغم أن نتنياهو أوقف الضم الرسمي بموجب اتفاقيات أبراهام، أعادت التيارات اليمينية المتطرفة دفع هذا المشروع، حيث أعلن سموتريتش أن عام 2025 سيكون عام السيادة على الضفة الغربية.

في حين يقلل مسؤولون مثل المستشار القانوني لوزارة الدفاع موشي فروخت من أهمية هذه التغييرات بوصفها مجرد تنسيق إداري وليس ضمًا، إلا أنه يعترف بأن هذه العملية تسهّل تطبيق القانون الإسرائيلي على كامل الأراضي. ومن خلال هذا التكامل التدريجي بين التشريع والسياسة، تعمل إسرائيل على تحويل احتلالها إلى نظام دائم وموثق قانونيًا للسيطرة.

ماذا يحمل المستقبل؟

يعيد تعزيز إسرائيل التدريجي لسيطرتها على الضفة الغربية فتح التساؤل حول مدى قرب الضم الرسمي للأراضي. تختلف وجهات النظر بين الاستراتيجيين الإسرائيليين، فالبعض يرى الضم وشيكًا، بينما يعتبره آخرون بعيد الاحتمال، ويقترح بعضهم سيناريوهات وسطية. وفي الوقت نفسه، يسعى المستوطنون لتشكيل الرأي العام في إسرائيل والولايات المتحدة لدعم الضم، مبرزين الفوائد المزعومة له. كما يسرّع سموتريتش في توسيع المستوطنات، ويتخذ خطوات لإضعاف السلطة الفلسطينية، المؤسسة التي أنشئت وفق اتفاقيات أوسلو كأساس لدولة فلسطينية مستقبلية. ويبدو أن الرأي العام بين اليهود الإسرائيليين أصبح أكثر توافقًا مع هذه السياسات، مما يخلق زخمًا سياسيًا لتعميق دمج الضفة الغربية في إسرائيل.

1. التوجُّه نحو الضم الرسمي:

بالنسبة لحركة المستوطنين الإسرائيليين، يُعتبر الضم الرسمي للضفة الغربية الهدف النهائي، إذ يمثل نهاية مؤكدة لفرص قيام دولة فلسطينية. ويطمح قادة مثل سموتريتش إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة على يهودا والسامرة، مع إقامة مستوطنات جديدة واستقرار مئات الآلاف من المستوطنين، باعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويرون أن آمال الفلسطينيين في إقامة دولة تشكل دافعًا للمقاومة والعنف، وأن الضم سيزيل هذا الحافز. كما يروّج خطاب المستوطنين لتوسيع المستوطنات على أنه إجراء سياسي وأمني، بحجة أن السيطرة على الضفة الغربية تحمي الإسرائيليين من الهجمات.

منذ أكتوبر 2023، ومع تصاعد الصراع العسكري مع غزة وتهديدات من شمال لبنان، يعتبر مؤيدو الضم أن الظروف مواتية لتحقيق أهدافهم. ويرى البعض أنه حتى لو تسبب الضم الرسمي في اضطرابات فلسطينية قصيرة الأمد، فإن الجيش الإسرائيلي قادر على احتواء المقاومة، في حين ستكون قدرة الأطراف الخارجية على التدخل محدودة. كما سعت الحركة إلى الضغط على صانعي القرار في الولايات المتحدة وأوروبا، من خلال إنشاء قنوات مثل كتلة أصدقاء يهودا والسامرة في الكونغرس للتأثير على السياسة الأمريكية، بما في ذلك الاعتراف بالأراضي باسم "يهودا والسامرة".

مع ذلك، يشكل الضم الرسمي مخاطر دبلوماسية، خصوصًا مع شركاء إقليميين مثل الإمارات العربية المتحدة، التي أوضحت أن الضم قد يضغط على العلاقات لكنها لم تهدد بالانسحاب من اتفاقيات أبراهام. وبالرغم من

هذه التحذيرات، تستمر العلاقات الثنائية في مجالات التجارة والدفاع والسياسة بشكل شبه طبيعي، إذ تركز الإمارات على الحوار والتعاون، بما في ذلك القضايا الإنسانية في غزة، بدل الانخراط في مواجهة علنية مع إسرائيل.

2. مهاجمة السلطة الفلسطينية:

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسة لتعزيز السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في استهداف السلطة الفلسطينية، الجهة الإدارية الرسمية في الأراضي المحتلة. يرى القادة اليمينيون المتطرفون، لا سيما سموتريتش، أن إضعاف السلطة الفلسطينية أمر ضروري لترسيخ السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وبصفته وزير المالية، يمتلك سموتريتش تأثيرًا كبيرًا على موارد السلطة، التي تعتمد على إيرادات الضرائب والجمارك التي تجمعها إسرائيل وفق بروتوكول باريس لعام 1994. منذ أكتوبر 2023، احتجز الأموال المخصصة لغزة، وخصم مبالغ إضافية مرتبطة برواتب موظفي السلطة، وبحلول سبتمبر 2025 وصل إجمالي المبالغ المحجوزة إلى نحو 600 مليون دولار، ما زاد من معدلات البطالة والفقر وعمّق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة.

استغل سموتريتش سلطته المدنية على الضفة الغربية لتسهيل عمليات هدم المباني في المنطقة B، مما يضعف الدور الإداري للسلطة الفلسطينية. كما اتخذ إجراءات عقابية استجابة للتطورات الدولية، مثل اعتراف إسبانيا وأيرلندا والنرويج بالدولة الفلسطينية، واتهامات المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة إسرائيليين، من بينها تعليق تصاريح الشخصيات البارزة ودفع توسيع المستوطنات في مناطق استراتيجية. وقد دعمت الإجراءات الأمريكية، مثل تعليق تأشيرات مسؤولي السلطة الفلسطينية، هذه السياسات.

رؤية سموتريتش لحكم الفلسطينيين بعد الضم تقوم على منحهم إدارة ذاتية محدودة بدون صفات وطنية، مع إمكانية التصويت على المستوى المحلي وربط الإقامة أو الجنسية بالولاء والخدمة. ويختلف هذا عن نهج نتنياهو، الذي رغم تقويضه للسلطة الفلسطينية سياسيًا، حافظ على الاتفاقيات معها لضمان استمرار الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بما يعكس تفضيل الجيش وجود جهة وسيطة لإدارة شؤون الفلسطينيين والحفاظ على الاستقرار.

3. تسريع وتيرة العمليات:

منذ هجمات 7 أكتوبر 2023، كثّفت إسرائيل جهود الضم في الضفة الغربية، مستغلة انشغال المجتمع الدولي بالغارات على غزة لتعزيز الدعم المحلي. وفي عام 2024، شهدت المستوطنات توسعًا قياسيًا شمل إصدار تصاريح البناء، تقنين البؤر الاستيطانية، إنشاء طرق منفصلة، تصاعد العنف ضد الفلسطينيين، نقاط تفتيش، وتهجير السكان الفلسطينيين.

في أوائل 2025، صادقت إسرائيل على أكثر من 10,000 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، ما يقارب إجمالي العام السابق، وبحلول يونيو تجاوزت الموافقات نحو 20,000 وحدة. وسرّع سموتريتش إجراءات الموافقة، وحوّل ثلاثة عشر توسعًا استيطانيًا غير رسمي إلى بلديات مستقلة، معتبرًا ذلك خطوة نحو تعزيز السيادة الإسرائيلية الفعلية. وقد غيّرت هذه السياسات المشهد في الضفة الغربية، حيث أصبح الفلسطينيون من مزارعين ورعاة ومتجولين يواجهون قيودًا متزايدة على أراضيهم التقليدية، غالبًا نتيجة وجود المستوطنين أو قيود الجيش الإسرائيلي.

أصبحت المنطقة C بيئة صعبة جدًا للفلسطينيين. ففي 2024، توقفت تصاريح البناء للفلسطينيين تمامًا، وهُدمت 1,065 منشأة، مما أدى إلى تهجير 860 شخصًا. ويثير إجراء تسجيل الأراضي الجديد الذي بدأ في مايو

2025 مخاوف من تعزيز مزاعم المستوطنين وجعل استعادة الحقوق الفلسطينية أكثر صعوبة، ما أثار قلق منظمات حقوق الإنسان بشأن انتهاكات محتملة للقانون الدولي.

تحظى فكرة ضم الضفة الغربية بدعم شعبي كبير في إسرائيل. وتشير الاستطلاعات إلى أن 68% من الإسرائيليين اليهود يؤيدون تطبيق السيادة الإسرائيلية هناك، بينما 71% يعارضون إقامة دولة فلسطينية. ويفضل الكثير من الإسرائيليين الفصل الأحادي مع استمرار السيطرة الأمنية (35%) أو الضم الكامل (31%). ورغم ذلك، يظل انتقال المستوطنين إلى الضفة محدودًا بسبب المخاوف الأمنية وزيادة عدد السكان الفلسطينيين. كما أدت تصاعد الهجمات وأعمال العنف المتبادلة مؤخرًا إلى رفع درجة الحذر، ما يثير الشكوك حول سرعة إشغال الوحدات السكنية الجديدة.

مسألة عالقة

رغم الزخم الكبير الذي يقوده المستوطنون نحو الضم الرسمي، لا يزال من غير الواضح مدى استعداد إسرائيل لاتخاذ هذه الخطوة. إذ تؤيد غالبية أعضاء الكنيست الضم، ويمكن تنفيذه بمرسوم حكومي كما حدث في القدس الشرقية عام 1967. ويرى المؤيدون أن تكلفة ذلك ستكون مقبولة مقارنة بسنوات الصراع، خاصة بعد هجمات 7 أكتوبر 2023.

يثير الضم الرسمي تساؤلات مهمة حول طبيعة الدولة الإسرائيلية والتزاماتها الدولية. فالضم دون منح الفلسطينيين حقوقًا متساوية سيكرس عدم المساواة النظامي، ما يُعتبر على نطاق واسع فصلًا عنصريًا. ويشير موشيه فروخت من وزارة الدفاع إلى أن الضم سيُلزم إسرائيل قانونيًا بتمديد الحقوق السياسية، أو مواجهة العزلة الدولية. ورغم ذلك، يرفض معظم الإسرائيليين منح هذه الحقوق، ويسعون لضم أراضٍ يقل فيها عدد الفلسطينيين، وهي استراتيجية يسعى سموتريتش لتحقيقها علنًا.

قد تستفيد إسرائيل من تهديد الضم كأداة استراتيجية، سواء في المفاوضات مع دول مثل السعودية، أو من خلال حصر الضم في مناطق محددة مثل وادي الأردن الذي يُعد حيويًا للأمن والدفاع. ويرى النقاد أن الضم الكامل للضفة الغربية غير محتمل ولا يشكل ضرورة لمصالح إسرائيل الاستراتيجية.

إذا أُجرِي الضم دون منح الفلسطينيين حقوقًا متساوية، فقد تكون النتائج قاسية عليهم. من المحتمل أن يزداد العنف من قبل المستوطنين والجيش، ما يؤدي إلى تهجير المزيد من الفلسطينيين. وستتلاشى أي فرص متبقية لإقامة دولة فلسطينية، ما سيجبر الفلسطينيين على التركيز على الكفاح من أجل الحقوق المدنية. ومع استمرار الحملة الإسرائيلية في غزة وسعي الحكومة لمنع إقامة الدولة الفلسطينية، قد يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية الحرمان المستمر، والتمييز النظامي، وزيادة مخاطر التهجير القسري أو أشكال أخرى من الضغط القسري.

مواجهة الواقع

تواصل إسرائيل تعزيز سيطرتها الفعلية على الضفة الغربية بشكل تدريجي، متجنبة إعلان الضم الرسمي، بينما تسرّع من التوسع الاستيطاني والإجراءات الإدارية. ومن خلال تأجيل الإعلان القانوني، تتجنب الحكومة مواجهة دولية أو دبلوماسية مباشرة، كما يظهر في تحذير الإمارات في سبتمبر ضد الضم وتجاهل ترامب العلني للموضوع، رغم استمرار التطورات على الأرض.

الاعتراف بالواقع هو الخطوة الأولى لأي جهد لمواجهة سيطرة إسرائيل. يجب على الجهات الخارجية أن تعترف بأن إسرائيل قد فرضت بالفعل سلطة دائمة على جزء كبير من الضفة الغربية، وهو أمر مدعوم برأي محكمة العدل الدولية لعام 2024 والوقائع الميدانية الواضحة على الأرض.

أمّا الخطوة الثانية تتمثل في الإرادة السياسية، حتى الآونة الأخيرة، لم تمارس الجهات الدولية - بما في ذلك الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، والدول العربية - ضغطاً حقيقياً على إسرائيل، رغم الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة، مثل الأزمة الإنسانية في غزة، ومراجعات الاتحاد الأوروبي لالتزام إسرائيل ببنود حقوق الإنسان، وتعليق المفاوضات التجارية البريطانية، وفرض عقوبات على وزراء إسرائيليين، إلى وجود تحول محتمل. كما يعكس مؤتمر فرنسا والسعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر والاعتراف بفلسطين من قبل تسع دول تزايد الاهتمام والوعي العالمي بالقضية الفلسطينية.

أمّا الخطوة الثالثة فهي الضغط المستمر، تشمل الإجراءات الفعّالة تعليق جزء من مزايا التجارة مع الاتحاد الأوروبي وفق اتفاقية الشراكة لعام 1995، وتشديد مراقبة تصدير الأسلحة، ومنع بيع المواد مزدوجة الاستخدام، وفرض عقوبات مستهدفة على المسؤولين والمؤسسات الإسرائيلية المتورطة في النشاط الاستيطاني. كما يمكن أن تكمل الإجراءات الوطنية هذه الجهود، مثل حظر التجارة مع المستوطنات في أيرلندا أو العقوبات البريطانية على منظمات المستوطنين. ويمكن للدول العربية استخدام أدوات دبلوماسية واقتصادية، مثل سحب السفراء أو تعليق الرحلات الجوية، مع التنسيق مع الشركاء الدوليين لإظهار العواقب المترتبة على استمرار سياسات الضم.

رغم أنَّ هذه الإجراءات قد تُبطئ مسار ضم إسرائيل للضفة الغربية، إلَّا أن عكسه بالكامل يتطلب تدخلًا حاسمًا من الولايات المتحدة، الشريك الأمني والدبلوماسي الأساسي لإسرائيل. يمكن أن تتيح التغيرات في السياسة الداخلية الأمريكية، وتراجع الدعم بين الديمقراطيين، والانقسامات داخل الحزب الجمهوري فرصًا لممارسة ضغط أقوى. ومع ذلك، يظل توقيت ونجاح هذا الضغط غير مضمون، مما يجعل مسار الضم مرتبطًا بشكل كبير بتطورات السياسة الدولية والجيوسياسية المقبلة.

الخلاصة

تواصل إسرائيل تعزيز سيطرتها الفعلية على الضفة الغربية بشكل متسارع. فمنذ تشكيل الحكومة في ديسمبر 2022 وهجمات أكتوبر 2023، شهدت الإدارة تحولًا نحو الهيمنة المدنية الإسرائيلية، بما يخالف القانون الدولي ويتجاوز الاعتراضات الخارجية. وتشكل حركة المستوطنين القوة الدافعة للسياسات وتسعى لتحقيق ضم رسمي يمنع إقامة دولة فلسطينية، رغم استمرار الانقسامات داخل المؤسسة الإسرائيلية حول المخاطر المرتبطة بذلك.

سواء تم إعلان الضم رسميًا أم لا، فإن الواقع على الأرض يعكس ضمًا فعليًا. ولإيقاف هذا المسار وربما عكسه، يجب على الجهات الخارجية أولًا الاعتراف بهذه الحقيقة، ثم توفير إرادة سياسية ثابتة ومستمرة، وأخيرًا اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة طويلة الأمد تضمن أن استمرار الضم يصبح غير ممكن ماديًا وسياسيًا. وحدها هذه المقاربة الحازمة توفر فرصة حقيقية للحفاظ على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وضمان استقرار المنطقة.

III. ملخص "التعبئة السياسية واستراتيجيات المناصرة لدى الجماعات الفلسطينية في ظل اتهامات الإبادة الجماعية خلال صراع غزة 2023-2024" للمجلة الدولية للنشر والمراجعات.

اللغة الأصلية لهذه الورقة البحثية هي الإنجليزية، يمكنك قراءة الورقة الأصلية من هنا.

المقدمة والمنهجية

تستعرض هذه المقالة كيفية تعبئة الجماعات السياسية والمجتمع المدني الفلسطيني خلال حرب غزة 2023–2024، وخصوصًا في ظل تصاعد اتهامات الإبادة الجماعية ضد إسرائيل. وتسد هذه الدراسة فجوة في الأدبيات القائمة من خلال التركيز على جهود المناصرة الفعلية وإطارها الاستراتيجي في الوقت الفعلي، بدلاً من التركيز على التعبئة التاريخية.

اعتمد الباحثون على تحليل نوعي لحوالي 150 وثيقة شملت البيانات السياسية، والمذكرات القانونية، والتقارير الإعلامية، ومنشورات وسائل التواصل، والأبحاث الأكاديمية، لفهم الأدوات والرسائل وأنماط التنسيق التي قادت جهود المناصرة الفلسطينية. وأظهر التحليل توافقًا كبيرًا بين الجهات السياسية والمجتمع المدني، إذ ركَّز الطرفان على شرعية الأعمال، والأبعاد الأخلاقية، وسرديات البقاء للحفاظ على استمرارية الضغط والمناصرة.

الخلفية التاريخيَّة وتطوّر التعبئة

تتتبع الدراسة التنظيم السياسي الفلسطيني عبر ست مراحل رئيسية:

الإطار الزمني	الفترة	الاستراتيجيَّة الأساسية	النتائج
1918 - 1948	المقاومة السلميَّة خلال فترة الانتداب البريطاني	بدايات التنظيمات الوطنيَّة	تحقيق نجاح محدود بسبب التحالف البريطاني - الصهيوني
1948 - 1967	إعادة التشكيل في المنفى	تأسيس حركة فتح وبدايات المقاومة المسلَّحة	تصاعد الكفاح المستقل
1967 - 1987	الكفاح المُسلَّح	العمليات العسكرية شبه النظامية التي نفَّذتها منظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين	الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية
1987 - 1993	المقاومة الشعبيَّة السِلميَّة	الانتفاضة الأولى والتنظيم الشعبي	التحوُّل للدبلوماسية

1993 - 2006	**الانخراط الدبلوماسي**	**اتفاقية أوسلو، الحكم الذاتي الجزئي**	**انهيار السلام وتجدد المواجهات**
2006 - الآن	**السلطة المنقسمة**	**انقسام فتح وحماس، وعزل قطاع غزة**	**الانقسام الداخلي والمناصرة الدولية**

يُظهر هذا الإطار أن التعبئة الفلسطينية في 2023-2024 اعتمدت نموذجًا متطورًا يجمع بين العمل القانوني، الحضور الرقمي، والتنسيق الدولي.

أشكال التعبئة

تحدّد الدراسة ستة أشكال مترابطة من التعبئة الفلسطينية:

- **الكفاح المُسلّح:** من عمليات الفدائيين إلى الحرب الحالية التي تخوضها حماس.
- **المقاومة السلميَّة:** كما تجلّت في الانتفاضة الأولى وحركة المقاطعة BDS.
- **الانخراط السياسي:** السعي للاعتراف في الأمم المتحدة واللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
- **التعبئة الثقافية:** بناء الهوية وتعزيز التضامن، خصوصًا عبر الجاليات الفلسطينية في الخارج.
- **التعبئة التعليمية:** تعزيز الوعي السياسي عبر التعليم.
- **التعبئة القانونية:** استخدام القانون الدولي للمطالبة بالمساءلة.

وتتداخل هذه الأشكال في العديد من الأحيان، حيث تتبدّل أساليب المناصرة تبعًا للظروف والفرص السياسية.

حرب غزة (2023 - 2024)

بدأت الحرب في 7 أكتوبر 2023، مما دفع إسرائيل إلى شنّ أكبر حملة عسكرية لها في قطاع غزة. وبحلول أواخر عام 2024، قُتل أكثر من 42,000 فلسطيني، بينهم آلاف الأطفال.

النقاط المفصلية:

- **29 ديسمبر 2023:** جنوب أفريقيا تقدم قضية إبادة جماعية أمام محكمة العدل الدولية.
- **26 يناير 2024:** محكمة العدل الدولية ترى وجود "إمكانية وقوع إبادة جماعية" وتأمر إسرائيل بمنع أعمال الإبادة.
- **مايو 2024:** المحكمة تأمر إسرائيل بوقف هجومها على رفح.
- **ديسمبر 2024:** منظمة العفو الدولية تستنتج أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية.

هذه المحطات القانونية أعطت حركة المناصرة الفلسطينية شرعية قانونية ودافعية أخلاقية قوية للعمل.

تحركات التعبئة السياسية (2023 - 2024)

شهدت التعبئة الفلسطينية خلال هذه الفترة تنوعاً وانتشاراً عالمياً:

- نُظِّم في الولايات المتحدة وحدها حوالي 12,400 احتجاج مؤيد لفلسطين.
- قادت الحركات الطلابية أكبر الاحتجاجات الأكاديمية في تاريخ البلاد.
- توسعت التحركات الإقليمية والتحركات في الشتات، خصوصاً في المجتمعات المدنية العربية والغربية.
- وازدهر النشاط على الإنترنت من خلال هاشتاغات مثل #إبادة-غزة و#فلسطين-حرة و#محكمة-العدل-الدولية-من-أجل-فلسطين، مما حول وسائل التواصل الاجتماعي إلى ساحة رئيسية للمناصرة.

وشملت التعبئة أيضاً شبكات التضامن المتبادل، والمقاطعات، وجهود التوثيق القانوني، لا سيما في غزة رغم الظروف القاسية.

استراتيجيات المناصرة في ظل اتهامات بالإبادة الجماعية

حددت الدراسة خمس استراتيجيات رئيسية للمناصرة التي تم استخدامها بين عامي 2023 و2024:

1. **تحويل وصف الحرب على غزة إلى إطار الإبادة الجماعية والمناشدات الأخلاقية**

قام الناشطون الفلسطينيون بإعادة وصف الحرب على أنها حملة إبادة جماعية، مستندين في خطابهم إلى القانون الدولي ولغة حقوق الإنسان. وقد جذب هذا الإطار الأخلاقي تضامنًا عالميًا وزاد من التدقيق في أعمال إسرائيل.

2. **المناصرة القانونية الدولية**

كانت الالتماسات القانونية المقدمة إلى المحكمة الدولية والقضاء الجنائي الدولي، بقيادة منظمات مثل الحق والضمير، محورية في الجهود الفلسطينية. هذه المبادرات عزّزت الشرعية وربطت المطالب الفلسطينية بالمعايير القانونية الدولية.

3. **المناصرة الرقمية وحملة الهاشتاجات**

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي أدوات حيوية للتوثيق الفوري والتعبئة. واستخدمت المؤسسات والأفراد حول العالم هاشتاجات مثل #إبادة-غزة و#العدالة-من-أجل-غزة و#محكمة-العدل-الدولية-من-أجل-فلسطين للضغط على الحكومات وإعلاء صوت الفلسطينيين وإيصاله.

4. **بناء التضامن عبر الحدود**

أدى التعاون مع المجتمع المدني العالمي، بما في ذلك حركة الصوت اليهودي من أجل السلام، وطلاب من أجل العدالة في فلسطين، وحركة حياة السود مهمة (Black Lives Matter)، إلى إنشاء تحالف واسع يربط الكفاح ضد الظلم والعنصرية.

5. **السرديات السياسية الداخلية**

على الرغم من الانقسام بين حماس وفتح، أظهرت جهود المناصرة بعض التنسيق في الرسائل، خاصة فيما يتعلق بإجراءات محكمة العدل الدولية والمناشدات الإنسانية. ومع ذلك، استمر التجزؤ السياسي في عرقلة التمثيل الموحد.

التحديات والقمع

واجه المدافعون عن القضية الفلسطينية عدة أشكال من القمع:

- **القمع الإسرائيلي:** اعتقالات وقتل وتقييد الحركة.
- **الرقابة الأكاديمية:** حملات قمع شديدة للاحتجاجات الطلابية وأعضاء هيئة التدريس.
- **الرقابة الرقمية:** حذف المحتوى وتعليق الحسابات على المنصات الكبرى.
- **ردود الفعل الدولية:** اتهامات بمعاداة السامية وقيود على التمويل.
- **الانقسامات الداخلية:** التنافس بين فتح وحماس أعاق استراتيجية سياسية موحدة.

ومع ذلك، استمرت جهود المناصرة، ما يبرز مرونة وقدرة الحركات الفلسطينية على التكيف.

أبرز النتائج والمساهمات

- **حملات منسقة ومتعددة الأبعاد:** تجمع بين الجهود القانونية، الرقمية، والميدانية.
- **تحول الخطاب العام:** عبر وصف الحرب على أنها إبادة جماعية، مما ربط الوضع في غزة بحقوق الإنسان على مستوى عالمي.
- **الحراك العابر للحدود:** ساهمت الشراكات عبر الدول في تعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية وزيادة الشرعية الدولية لها.
- **شرعنة النشاط المناصر:** ساهم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في منح المطالب الفلسطينية إطارًا قانونيًا رسميًا.
- **الضغط الأخلاقي كأداة استراتيجية:** أثبت تسليط الضوء على معاناة غزة باستخدام لغة أخلاقية وإنسانية فعاليته في الحفاظ على اهتمام الرأي العام والمجتمع الدولي.

الخلاصة والتوصيات

توصلت الدراسة إلى أن الحملات الفلسطينية خلال حرب غزة 2023–2024 تمثل تطورًا غير مسبوق في التعبئة السياسية، حيث دمجت الدقة القانونية، والأثر الأخلاقي، والوصول الرقمي بشكل متكامل.

على الرغم من القمع والانقسامات، نجحت هذه الحركات في تشكيل الخطاب الدولي حول غزة، وأظهرت أن التنسيق الاستراتيجي بين القانون والإعلام والمجتمع المدني قادر على التأثير في الرأي العام والمؤسسات الدولية أثناء الحرب القائمة.

يقترح الباحثون ثلاث توصيات رئيسية من أجل تعزيز جهود المناصرة المستقبلية:

1. الاستثمار في بناء القدرات القانونية: تعزيز الفرق القادرة على التعامل مع المحاكم الدولية وآليات المساءلة.
2. تطوير بنية رقمية قوية: ضمان الاستجابة السريعة للمعلومات المضللة وتنظيم الفعاليات الرقمية بشكل فعال.
3. توسيع الشراكات العالمية: بناء تحالفات مستمرة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية للحفاظ على الضغط الدولي والرؤية العالمية.

ملخص مقال "المنطق الاستعماري مجددًا: آراء الباحثين حول اقتراح ترامب ونتنياهو"، نُشر في Opinio Juris بتاريخ 2 أكتوبر 2025.

اللغة الأصلية للمقال هي الإنجليزية، يمكنك قراءة المقال الكامل من هنا.

يستعرض هذا المقال آراء ستة خبراء في القانون الدولي والعدالة: مُحسن العطار، بريندان سيارن براون، شهد الحموري، نوال هند، عطا هندي، وعلي عثمان كارا أوغلو، حول "خطة السلام" التي اقترحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

1. مُحسِن العَطَّار

وفقًا لتقييم العطار، فإن خطة "السلام" التي اقترحها ترامب ونتنياهو، والتي أُطلق عليها اسم "ريفيرا غزة"، ليست اتفاقية سلام حقيقية، بل هي مخطط غير متكافئ وقسري، يصفه المؤلف بأنه "خيال استعماري يتنكر في شكل سلام". ويُبيِّن هذا النقد الخطة على أنها مطالبة الفلسطينيين بالاستسلام دون تقديم أي التزامات متبادلة ذات معنى من إسرائيل. وتتطلب الخطة من الفلسطينيين الإفراج عن الرهائن وتفكيك سلاح حماس، بينما تسمح بوجود عسكري إسرائيلي مستمر بلا حدود، وتتجاهل الاحتلال الإسرائيلي المستمر والحصار والانتهاكات الإنسانية، ولا تتضمن أي ضمانات لتلبية مطالب الفلسطينيين بالكرامة والاستقلال والعدالة.

تقترح الخطة أيضًا إنشاء "إدارة دولية" لإعادة تشكيل غزة، بقيادة ترامب وبإشراف تقنيين ومستثمرين مثل توني بلير، بما يعني نزع ملكية الفلسطينيين وتحويل غزة إلى مشروع تنموي لأطراف خارجية. وسيتم تهميش الفلسطينيين، وتقليص دورهم إلى قوة عاملة فقط، واستبعادهم من عملية اتخاذ القرار، وهو ما يراه المؤلف شكلًا من أشكال التطهير العرقي. وقد تجاوز الاقتراح المفاوضين الفلسطينيين تمامًا، مضمنًا المنطق الاستعماري تحت غطاء السلام، ومطبعًا الخضوع كأمر طبيعي بينما يقوض القانون الدولي.

رأي العطَّار حازم وواضح: فهذه الخطة ليست مبادرة سلام، بل هيمنة استعمارية، تضع المصالح السياسية والتجارية وسياسات القوة في القرن الحادي والعشرين فوق بقاء الفلسطينيين وحقوقهم وحقهم في تقرير مصيرهم. ويُنظر إلى قبول عدد من الدول لهذه الخطة على أنه خيانة للفلسطينيين وللمبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي، ويمثل عودة إلى الإمبريالية الصريحة تحت ستار قانوني.

2. بريندان سيارن براون

يجادل براون بأن خطة "السلام" التي قدمها ترامب لا تمثل سلامًا بل فرضًا وإلغاءً واستمرارًا للهيمنة الاستعمارية على الفلسطينيين. تُسلم الأراضي تدريجيًا، ويصبح الأمن الفلسطيني مرهونًا بالاستسلام الكامل، بينما تتجاوز الخطة مشاركة الفلسطينيين بالكامل، معتبرةً تطلعاتهم نحو تقرير المصير أمورًا قابلة للتفاوض. ورغم أن إنهاء وحشية إسرائيل في غزة أمر لا جدال فيه، فإن الخطة تفشل في تقديم العدالة أو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، أو فتح طريق لإصلاح استعماري، بل تعمل على إعاقة التغيير الحقيقي واستمرار الاحتلال.

يؤكّد المؤلف أن الفلسطينيين قد سَعوا منذ زمن طويل إلى الحرية والتنقّل وحياة تتجاوز المراقبة والاحتلال، ومع ذلك فإن الخطة تستغل المساعدات الإنسانية كسلاح وتتعامل بطريقة دونية تجاه الفلسطينيين، مطالبةً بتغيير عقليتهم بدل الالتزامات المتبادلة. وبدون أي مسارات لتقرير المصير أو استعادة الأراضي، تُقدَّم المقترحات على أنها استمرار لنمط تاريخي من مبادرات "السلام" المعيبة - من أوسلو إلى كامب ديفيد - التي

تعطي الأولوية للهيمنة الإسرائيلية على الحقوق الفلسطينية. كملاحظة غسان كنفاني الشهيرة، مثل هذه الخطط لا تتعلق بالحوار، بل بالإكراه: "حديث بين السيف والرقبة".

3. شهد الحموري

تنتقد الحموري بشدة خطة ترامب - نتنياهو، واصفةً إياها بأنها مخطط قسري وغير قانوني لقطاع غزة، يضع الفلسطينيين أمام خيار قبول الخطة أو مواجهة تهديدات إبادة جماعية إضافية. تُصوِّر الخطة غزة منزوعة السلاح، تحت مراقبة مشددة، تُدار بواسطة سلطات أجنبية، ومصممة لخدمة رؤوس الأموال الخارجية بدل مصالح الفلسطينيين. ويُنظر إلى التأييد السريع للخطة من بعض الدول العربية والأوروبية على أنه خرق لواجبها بموجب القانون الدولي في منع الإبادة الجماعية.

تُوصف الخطة بأنها مجرد إعادة تسمية للاحتلال لا إنهائه، حيث تحل إدارة أجنبية مفروضة محل السيطرة الإسرائيلية المباشرة دون موافقة الفلسطينيين، مخالفةً حقهم في تقرير المصير. كما تستغل الخطة المساعدات الإنسانية والتكنولوجيا للسيطرة على السكان، ولا تضمن انسحاب القوات الإسرائيلية. ومن خلال تأييد الخطة، تعمل الدول على تطبيع الإكراه، وتقويض القانون الدولي، واستمرار منطق استعماري يحرم الفلسطينيين من أبسط حقوقهم. وتؤكِّد الحموري أن الطريق الشرعي للأمام يتطلب من الدول الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك فرض العقوبات والحظر والتدابير الجماعية لضمان حقوق الفلسطينيين والمساءلة.

4. نوال هند

تنتقد نوال هند خطة "السلام" التي قدمها ترامب، واصفًا إياها بأنها مخطط سلطوي "ديستوبي" وعرقي يتسم بالتفوق الإثني ويحرّم الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير. تتطلب الخطة من حماس نزع السلاح بالكامل، بما في ذلك إنتاج الأسلحة، حيث تُكافَأ الطاعة بالعفو، بينما تُعاقَب المقاومة بالنفي أو بما هو أسوأ، بما يفرض فعليًا إخضاع الفلسطينيين ويمنح إسرائيل حصانةً كاملةً من العقاب. وستفقد كلّ من حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية صلاحياتها الحاكمة، ليجري استبدالهما بلجنة تكنوقراطية مُعيّنة خارجيًا، على أن تُستعاد السلطة السياسية فقط وفق شروط غامضة يفرضها الاحتلال. ستُحوَّل غزة إلى مناطق تجارة حرّة مخصّصة للاستثمار الأجنبي، حيث تُستخرج الموارد الطبيعية وتُعاد هيكلة البنية التحتية لخدمة الأطراف الخارجية، مع إبقاء الفلسطينيين على هامش الفائدة. وستتولّى منظومة أمنية خاصة فرض المصالح الإسرائيلية وتدريب الشرطة المحلية، بما يضمن السيطرة على السكان ويحول دون أي شكل فعلي من الحكم الذاتي.

تجادل نوال هند بأن الخطة ليست طريقًا إلى السلام أو العدالة، رغم لغتها المصقولة، بل إطارًا لإدامة الإخضاع، ونهب الموارد، وتقويض الاستقلال السياسي والاقتصادي الفلسطيني.

5. علي هندي

يجادل هندي بأن ما يُسمّى بخطة ترامب "للسلام" يمثّل انتهاكًا للقانون الدولي وإساءة مباشرة للشعب الفلسطيني. فبدلًا من إنهاء الاحتلال، تُرسّخ الخطة سيطرة إسرائيل على غزة وتقدّم احتلالًا تحويليًا تقوده

الولايات المتحدة تحت غطاء مبادرة سلام. وتتعارض الخطة مع القواعد الأساسية لقانون الاحتلال ومع القواعد الآمرة في القانون الدولي، بما في ذلك حظر الضم ومنع انتهاك حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

لقد أكدت محكمة العدل الدولية أن على إسرائيل أن تنهي فورًا احتلالها لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وأن على الدول الثالثة واجب ضمان تحقيق ذلك دون قيد أو شرط. وعلى النقيض من ذلك، لا يقدّم المخطّط سوى وعود مشروطة ومحدودة بشأن غزة، من دون أي ضمانات للانسحاب أو للوصول الإنساني دون قيود. وينتقد هندي الدول الثالثة والأمين العام للأمم المتحدة لترحيبهم بالخطة دون الإصرار على الالتزام غير المشروط بالقانون الدولي، محذّرًا من أن الاتفاق قد يساهم في تطبيع الانتهاكات ويورّط أطرافًا أخرى في ممارسات غير قانونية.

6. علي عثمان كارا أوغلو

يصفُ كارا أوغلو خطة ترامب لغزة باعتبارها نسخة حديثة من الانتداب البريطاني على فلسطين، واصفًا إياها بمشروع استعماري تحت غطاء قانوني. تمامًا كما منح الانتداب البريطاني لعام 1922 بريطانيا سلطات واسعة لتنفيذ وعد بلفور مع ادعاء حماية حقوق الفلسطينيين، تَعِد خطة ترامب بتقديم ضمانات للفلسطينيين لكنها لا تقدّم أي ضمانات ذات معنى. وستُزال حماس، ويُستبدل الحكم الفلسطيني بسلطة مصادق عليها خارجيًا ومُنزوعة السلاح، ما يترك الفلسطينيين عرضة للهيمنة الإسرائيلية.

من خلال تجاوز موافقة الفلسطينيين تمامًا، تُكرّر الخطة الانتهاك التاريخي لمبدأ أن تكون رغبات السكان المحليين موجهة للحكم. بعيدًا عن تعزيز حق تقرير المصير، يجادل كارا أوغلو بأن الخطة تُرسّخ الاحتلال وتعكس التفاوتات والحرمان التي أرساها الانتداب الأصلي، ما يجعل الفلسطينيين تابعين سياسيًا وإقليميًا بينما تشرّع السيطرة الخارجية المستمرة.